الفصل الأول:
فصل نظـري مفاهيمي

1 - مقدمة في الإستراتيجية غير المباشرة

يتسـع مجـال دراسة الإستراتيجية كفكر وتخطيط وإدارة ليشمل حقول متشعبة في كافة ميادين الحياة، فقد تطور هذا المجال ليصبح علماً قائماً بحد ذاته له مقترباته ومدارسه، ولكن بقدر تعلق الأمر بمحتوى هذا الكتاب سنتناول منها دون إسهاب الجوانب النظريـة التـي تخدم وتسهـل على القارئ فهـم ما يسرد لاحقـاً من فصـول تتعلق سواء بالتحليـل أو الاستنتاج أو الـرؤى والتصورات المستقبلية والتي لا يمكن الإلمام بمفاتيحها دون هذا التمهيد النظري[1].

في السابق اقترنت الإستراتيجية - وهي مصطلح يوناني مشتق من كلمة (strategos)- بفن إدارة الحرب وكذلك قد تكون مشتقة من الكلمة strategus اليونانية والتي تعني القائد الخبير فـي التخطيط للحرب، ولقد شكلت الحروب آنـذاك العامل الحاسم والرئيس في الصراعـات ولم يتحـرر مفهومها من هذا القيد إلا في العهـود المتأخرة عندما أصبحت ظاهرة الصراع أكثر تعقيداً أو شمولية من مجرد حصرها في عنصر واحد من العناصر كان فيما مضى كفيلاً بتحديد الهزيمة والنصر.

فالتطـور التكنولوجـي أحـدث تغييرات وتحـولات جذرية في طبيعـة الصراع فقد ضاعفـت التكنولوجيـا وأضعفـت، وكذلك أزاحت وحيَّـدت الكثير من عناصـر القوة عن مواقعهـا التـي تربعت عليها فترة طويلـة مما عرض المفهوم التقليـدي لمفهوم القوة إلى تحـولات وأفصـح عن محتـوى جديد للقـوة، فلم يعد ما فـي حوزة طرف مـا من قدرات

(1) - ساهـم في تطـور مفهوم الإستراتيجية عـدة مفكرين من الرواد ومنهـم الخبير الإستراتيجـي الروسي (كلاوز فيتز) والـذي كان يركّـز علـى استخدام أقصى طاقـة عسكرية في الحرب لتحقيـق الأهداف، في حين يقرن العقيـد (ليدل هارت) الحـرب بالأهداف السياسية ويعرف بأنها: (فن توزيع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقيق أهداف سياسية) وبالتالي يكون أول من ربط الوسائل العسكرية بالسياسية، ويبقى الجنرال الفرنسي (أندريه بوفر) الذي أعطى الإستراتيجية مفهوماً شاملاً وعصرياً ذو محتوى ديناميكي متطور عندما أخرجها من الإطار العسكري والمادي ليضعها في إطار أكثر انسجاماً مع متغيرات القـوة الحديثة من خـلال تصنيف الإستراتيجية إلى نوعين عسكريـة وأخرى نفسية وسياسية أطلق عليهـا الإستراتيجية غير المباشرة.

عسكرية أو ما يملكه هذا الطرف من أموال كافية وحدها لبلورة القوة المؤثرة والفاعلة.

هكذا اكتسبت الإستراتيجية أهميتها في العصر الراهن وتحولت من فن لإدارة الحرب بالمعنى العسكري الضيق إلى فن وفكر متكامل لإدارة الصراع بالمعنى الواسع والذي تدخل فيه بفعل التطور عناصر مختلفة منها مادية ملموسة (tangible elements) وعناصر أخرى نفسية وسياسية غير ملموسة (intangible elements) .

أصبح المفهوم المعاصر للإستراتيجية بمثابة وصفة حاسمة في إدارة المشاريع وإنجاز المهمات ولا غنى عنها كسبيل منهجي وعقلاني في ضمان النجاح وتحقيق الفوز والنصر، لا سيما عندما تتدرج نوعية هذه المهمات صعوداً من حيث الأهمية والتعقيد وتشعب مدخلاتها ومخرجاتها، عندها لا مناص من اللجوء إلى التخطيط السليم المتمثل بالإستراتيجية لما تتيحه من مرونة كافية لاستيعاب أكبر عدد من المتغيرات في آنٍ واحد.

ويشكل النطاق السياسي المجال الأرحب للفكر الإستراتيجي الذي يتعلق بكيفية استثمار خصائص هذا الفكر وعناصر البناء المتحركة فيه لترجيح ميزان القوى لصالح طرف أو النيل من إدارة الخصم وشل قدرته والإخلال بتوازنه.

وعليه يمكن تصنيف الإستراتيجية إلى حقلين قد يبدوان من الناحية النظرية منفصلين عن بعضهما إلا أنهما في الحقيقة متكاملان ويتبادلان الأدوار حسب ظروف وتقلبات طبيعة الصراع، ففي الوقت الذي تعد فيه القوة العسكرية هي المحور الأساسي في الإستراتيجية المباشرة - حيث تلعب القوة العسكرية الدور الرئيس في الحسم ويميل من يتبنى الإستراتيجية المباشرة كمنهج إلى أن القوة العسكرية (hard power) هي دالة الصراع وتمثل أفضل الوسائل وأكثرها جدوى في تحقيق النصر ويتم الاعتماد في ذلك على وجود تفوق عسكري ساحق، أو إمكانية تحقيق ذلك، في هذا الصنف من الإستراتيجية - تم توظيف كافة عناصر الصراع الأخرى الاقتصادية والإعلامية والنفسية وتسخيرها في خدمة العمل العسكري.

فإن الصنف الثاني المهم في الإستراتيجية- والذي أصبح أكثر انسجاماً مع

متطلبـات العصـر الراهـن حيـث تتشابك وتختلـط عناصر القـوة بصورة معقـدة - هو الإستراتيجيـة غيـر المباشرة وهـي الإستراتيجية التي تحقق الأهـداف والنتائج بصورة أساسيـة بوسائل تقرب غير مباشرة (soft power) وغيـر عسكرية بالدرجة الأساس، أي العمل الذي لا تلعب فيه العوامل العسكرية سوى أدوار مساعدة لتحقيق الأهداف.

ففـي الإستراتيجية غيـر المباشرة يشكل المجال النفسـي الوعاء الذي تتصارع فيه الإرادات وهو المجال القائد والأساسي، ففي الوقت التي تتصف فيه الوسائل المادية بأنهـا محـدودة، فإن المجال النفسي يشكل معيناً لا ينضب مـن القوى وقادراً على تقديم مصادر معنوية ومادية هائلة وهذا هو الميدان الأرحب للإستراتيجية غير المباشرة.

في الوقت الذي تميل فيه الإستراتيجية المباشرة عبر العامل العسكري إلى الحسم السريـع نتيجـة التفوق فـإن الإستراتيجية غير المباشـرة تميل إلى إطالـة أمد الصراع الطويل من خلال استهداف استنزاف الخصم وتعويده بصورة متدرجة على فكرة التخلي عن أهدافه من خلال إنهاكه بالملل، فالقوات النظامية القوية قد تكون قادرة على احتلال أجـزاء من الأرض والدفـاع عنها بشكل جيد ولكنها لا تستطيع ذلـك لفترات طويلة وعلى امتـداد البلاد وطولهـا، هنا يفعل عنصر الوقـت والنفس الطويل فعلـه إيجابياً في نتائج الإستراتيجيـة غيـر المباشرة فإذا كانـت القوات النظامية متفوقـة، توجب على الطرف الثانـي أن يـذوب على هيئة وحدات صغيرة (لقد وصلت وحـدات المقاومة الجزائرية في بعضـ الحـالات إلى مجموعـات تضم خمسة عناصـر)، وإذا ما فشلـت أو ضعفت قبضة القوات النظامية تجمع الطرف الثاني على هيئة سرايا وكتائب.

ولا تتجلـى أهميـة التخطيط الإستراتيجي لـدى المقاومة في قدرتهـا على تعويض الفجـوة وتقليص الفارق في الإمكانيات مع الاحتلال فـي توفر عنصري الهدف والوسيلة فقـط، ولكن نجاح هذا التخطيط يبقى مرهوناً بعنصر ثالـث يُعَد بمثابة المفتاح لضمان نجـاح الإستراتيجية غير المباشرة فلا قيمـة للأهداف أو الوسائل ما لم تتوفر مهارة في كيفيـة المواءمة بينهما بمعنى الاستخدام الأمثل للوسائـل للوصول إلى الأهداف، فهناك كثير مـن الأطراف المتصارعة لديها الكثير من الإمكانات والقدرات ولكنها تبقى معطلة

نتيجة انعدام المهارة في فن توظيفها واستخدامها ،وبالمقابل هناك أطراف لديها إمكانات محدودة ولكنها تمتلك مهارة عالية لاستخدام هذه الإمكانات لتحقيق أهداف مهمة.

وتكمن هذه المهارة في التخصص والقدرة على التقاط اللحظة الإستراتيجية والتفاعل معها والمقصود بهذه اللحظة نقاط التحول في منحنيات الصراع فلكل مرحلة من مراحل الصراع خصوصيتها ووسائل متاحة معينة، حيث لا يمكن تحديد أهداف في مرحلة لا تتوفر وسائلها فهناك علاقة متبادلة بين الوسائل المتاحة وطبيعة الأهداف المرسومة.

في مثل هذه الحالة يرى «ماوتسي تونغ» بأن مرحلة طويلة من الإنهاك المادي والمعنوي في إدارة الصراع تؤدي في النهاية إلى تبدل ميزان القوى وتفوق أحد الطرفين. حيث تتهيأ ظروف جديدة وملائمة لتحقيق حسم عسكري بإستراتيجية مباشرة، ويصبح من الممكن فرض الحل الذي كان مستحيلاً قبل ذلك.

إن المناورة والاستنزاف المادي والمعنوي وإطالة أمد الصراع كلها وسائل تجري ضمن إطار الإستراتيجية غير المباشرة التي تتيح قدر أكبر من الحرية في المناورة بين الوسائل المتاحة المادية والنفسية في حين تحاول الإستراتيجية المباشرة حسم الصراع في وقت مبكر بالوسائل العسكرية.

قد يبدو من الناحية النظرية إمكانية فصل صنفي الإستراتيجية المباشرة وغير المباشرة إلا أنهما في الحقيقة يمثلان وجهان لحالة واحدة هي الإستراتيجية الشاملة والتي تخضع بدورها للسياسة العليا وللأهداف السياسية، والمناورة ما بين الصنفين تتم بالتناغم ما بينهما والتكامل ودقة توقيت التعاقب والتناوب فيما بينهم.

فعند تحقيق انتصار عسكري من المهم المباشرة على الفور بمرحلة استثمار النصر والتي عادة ما يتم فيها تحقيق الحسم المطلوب من خلال العودة في هذه المرحلة إلى الهدف السياسي الذي من أجله قام الفعل العسكري، وعدم الوقوف في صف الزهو بما حققه الفعل العسكري من حسم سريع والاكتفاء به، فمن المحتمل أن يلجأ الخصم

إلـى احتمالات أخرى ويناور بها بقصـد إحداث تبدلات تعمل لصالحه، فربما يتم التمكن مـن كسر قدرة الخصـم العسكرية عبر الإستراتيجية المباشـرة ولكنه سريعاً ما يستعيد قـواه لقلـب الموازين عبر لجوئه إلـى عناصـر الإستراتيجية غير المباشـرة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية، وقد يحقق عبرها ما لم يستطيع تحقيقه عبر الوسائل العسكرية.

هذا التناوب والتبادل بالأدوار يمثل جوهر الفكر الإستراتيجي من خلال ضرورات المعرفة الدقيقة والإلمام بعناصر الصراع المادية والمعنوية وتوقيت استخدامها ودراسة متغيـرات البيئتين الداخلية والخارجيـة ومعرفة نقاط قوة وضعف الخصم وهي مقدمات لابد منها لمن يخوض صراع شامل وطويل.

ولا يمكـن اشتقـاق معادلة صحيحة تضمن جمع هذه المتغيرات الثابتة والمتحركة إلا عبـر التخطيـط الإستراتيجي المستوفي لشروط النجاح والـذي بدونه تكون الحصيلة الفشل والتخبط وإهدار الجهود والموارد وهذا ما يمكن وصفه بالهزيمة.

لعـل الميزة الأساسية للإستراتيجية عدا قدرتهـا على الإحاطة والسيطرة في آنٍ واحد بأكبر قدر من المتغيرات في إدارة الصراع هي محاولة الإمساك بناصية المستقبل وإمكانيـة التحكـم مسبقاً بنتائجه عبـر سلسلة من الفرضيات والاحتمـالات القائمة على معطيـات منطقية وحسابات دقيقة ومتصلة عبر عقلنة هـذا المجال المعقد في استقراء المستقبل وتنظيمه.

في التخطيط الإستراتيجي لا يمكن النظر إلى المستقبل والتنبؤ به بصورة عاطفية وإنما عبر قواعد ومقتربات مدروسة تترجم إلى عمليات وقرارات تتخذ منذ مرحلة الإعداد وتدقق نتائجها مرحلياً وصولاً إلى الأهداف وهو ما يمكن أن نسميه عملية صنع المستقبل عبـر بنائـه بالتدريج وعلى هيئة قـرارات مدروسة وفعاليات مخطط لهـا ومترابطة تقف خلفها إرادة صلبة وحقيقية بهدف تحفيز أنماط معينة من احتمالات المستقبل الإيجابية والتـي نرغب بها، ومحاولة تحييد واستبعاد الأنماط السلبية التي نخشاها وكذلك تقليص هامش المباغتة إلى أقل قدر ممكن.

إن العلاقة الوثيقة بين الإستراتيجية والمستقبل هي كالفرق بين التوقع والعمل مقارنة بالتأمل والانتظار، أو كمن ينتقل من العفوية والتلقائية والصدفة وأسلوب رد الفعل إلى صياغة الفكرة الصحيحة الخلاقة وخلق الفعل المنظم المخطط والتحكم بأعنة المستقبل من خلال الإمساك بصورة صحيحة بمقاليد الحاضر، فهي نوع من السير إلى المستقبل بدل انتظاره، فالإستراتيجية في جوهرها عبارة عن عمليات يجري التخطيط لها في المستقبل، إذا كان تفاعل الحاضر بالمستقبل يبني الإستراتيجية وأن الأخيرة فعل يجري في المستقبل فثمة سؤال مهم: ما علاقة ذلك كله بالتاريخ؟

التاريخ عبارة عن خزين مليء بالتجارب والتي كثيراً ما تكرر نفسها عبر صيغ وأشكال وعناصر جديدة، إن استعراض التاريخ وقراءته لا يشكل جدوى ومنفعة في التخطيط الإستراتيجي ما لم يسند إلى القدرة على استنباط القوانين التي وقفت وراء سطور إحداثه، إن دراسة التاريخ ينبغي أن تتم على أساس البحث بين ثناياه عن مولدات الأحداث (generators) التي أعقبها عملية تحولات نوعية في مسيرته وإمكانية اشتقاق معادلات صحيحة قد تجري في المستقبل.

على سبيل المثال إن التطورات التكنولوجية المهمة شكلت انعطافات خطيرة في تاريخ الإنسانية واستطاعت أن تغير من حركة التاريخ، وحيَّدت الكثير من عناصر القوة في الصراعات أو أضعفتها وأحياناً ضاعفتها، بتعبير آخر يمكننا أن نعتبر التطورات التكنولوجية بمثابة مولدات كبرى تحكمت في اتجاهات التاريخ.

لدى ارتيادنا التاريخ علينا أن نميز بين الوقائع والظواهر، فالوقائع أحداث طارئة ينتهي تأثيرها الفعلي بنهاياتها وربما هذا يفسر أحداث كبرى ولكنها تحدث لمرة واحدة وتصبح ذكرى من الماضي؛ أما الظواهر فهي تلك الوقائع المتكررة والتي تترك أثراً أكبر في سير وحركة التاريخ نتيجة لامتلاكها مقومات استمرارية واحتمال إنتاجها لأكثر من مرة، وعادة ما تنشأ وتقف خلفها أفكار خلاقة وظروف في زمانها ومكانها وليست وليدة صدفة.

مديات الإستراتيجية وأهدافها

لا يمكن في التخطيط الإستراتيجي الإلمام بكافة التفاصيل الثانوية وإنما تقسيم متابعـة الخطوط والفعاليات الرئيسة التي قـد يشكل أي انحراف فيها حيوداً على مستوى الإستراتيجيـة الشاملة وأهدافها السياسية، وأسوة بأي مشـروع يقصد منه إجراء تحول نوعي وجـذري وتحقيق هدف من ورائـه، فميزة التخطيط الإستراتيجـي كوصفة ناجحة تكمـن في ذلـك الربط الدقيق والمحكم بين الفكرة والهدف مـن جهة، وبين القدرة على تحويـل هذه الفكرة إلى مجموعة فعاليات متناسقـة تنطلق من الحاضر وتشتبك وتتفاعل مع المستقبل تدريجياً حتى الوصول للهدف من جهة أخرى.

لقـد درجت أدبيـات الإستراتيجية على تقسيم المستقبل إلى ثلاث مراحل قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى:

المدى القصير : تكون فيه نسبة التوقعات شبه أكيدة وثابتة ويمكن النظر إليها عن كثب كونها تنطلق من معطيات وأحداث الحاضر الواضحة والملموسة.

المـدى المتوسـط : تكـون فيه نسبة التوقعـات واضحة نسبياً ولكـن ليست بوضوح المـدى القصيـر وذلك لاحتمال بـروز متغيرات جديـدة تلقي بضلالها علـى نسبة الدقة والوضوح.

المـدى البعيـد : في هذا المستوى تخضع الرؤيـا والتخطيط على مستوى التخمين والمؤشرات التي تكون نسبة التأكد فيها قليلة جداً.

وتعتمد نسبة الوثوقية (insurance) في هذه المراحل المختلفة وخصوصاً المرحلة المتوسطة والبعيدة على عوامل الاضطراب القوية والطارئة التي قد تحصل خارج التوقعات وتلقي بتأثيرها سلباً أو إيجاباً، ولكن ما لم تحصل هذه العوامل فإنه بالإمكان بالتتابع عبر التخطيط السليم المتدرج استيلاد الخطوات اللاحقة. فما نريده في المستقبل يمكننا أن ننطلق إليه بما نمسكه ونتحكم فيه اليوم، قد يسأل البعض إذا كان التخطيط الإستراتيجي يخضـع بمجمله إلى عوامل اضطـراب قد تحرفه عن مساره فما جـدوى هذا التخطيط؟ ولإيضـاح الصورة أكثر يمكن اللجـوء إلى فكرة ونموذج المشاريـع الإنشائية والصناعية

التـي عادة ما تبدأ بفكرة ثم ينشأ عنها ما يسمـى بدراسة الجدوى ثم ينطلق المصممون كل حسـب اختصاصه بوضـع تصاميمه وخرائطه التي عادة ما تتشابك وتتداخل حتى أنه يبدو وكأنه لا يمكن لهذا المشروع أن ينجز لكثرة تفاصيله.

وهنا يفصح نموذج باهر عن نفسه يؤكد التخطيط الإستراتيجي الذي يمزج معظم هـذه العناصر والتفاصيل (الوقـت، الكلفة، النوعية) عبر جدول مخطط متتابع ومتناسق يخضـع لآليـة مراقبـة وتدقيق، هذا المخطـط لا يعمل عبثيـاً وتلقائياً وإنمـا عبر جداول متناغمة فالجميع يعمل ضمن الحيز المرسوم له قد يتداخل مع عمل آخر ولكنه لا يتقاطع، وهناك مخطط شامل يسير بالمشروع ككل نحو الهدف والتوقيت والإنجاز المرسوم.

إن تحديـد الأهداف الإستراتيجية في التخطيـط المرحلي للتنفيذ لا يكفي لوحده لإنجازهـا، ولكن الإرادة التي تقف خلفها المستندة عادة على فكرة خلاقة واضحة كثيراً مـا تكون هي العامـل الحاسم، كما أن بنـاء التوقعات الصحيحة القائمـة على العقلانية والواقعيـة يضع الظروف الكفيلـة بتسريع العوامل الإيجابية أو محاولـة الكسب لإعاقة أو التخفيف قدر المستطاع من تأثير عوامل الاضطراب السلبية.

يقتـرن وضع المديات والمستويـات عادة بأهداف الإستراتيجيـة والتي تنسجم مع نفس تصنيف مراحل الإستراتيجية (أهداف قصيرة ، متوسطة ، وبعيدة المدى).

أما ماهية هذه الأهداف ومن يحددها ويرسمها وما هي الفكرة السياسية التي تقف خلفها فإن ذلك يعد خط الشروع الأساسي في عمل الإستراتيجية.

أما حدود العلاقة بين الفكر والسياسية وبين الإستراتيجية، فإن السياسة هي التي ترسم وتختـار الأهداف وإنها المستوى الأعلى على مستـوى التخطيط الإستراتيجي، أما الإستراتيجية فهي فن تنفيذ السياسة وفن اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها، وفي حين تنبع السياسة من الأفكار الخلاقة فإن الإستراتيجية تتصف بأنها ذات صبغة عملية وتعتمد على حسابات الواقع، إلا أن بوصلتها تؤشر دائماً باتجاه مرجعيتها السياسية.

إن الإستراتيجيـة تتحـدد بالإشكاليـات السياسيـة، وتهتـم بالوسائـل وليـس فقط بالأهـداف، وإن كانـت الإستراتيجيـة مسؤولة عن إنجازهـا، إلا أنها مـن صلب واجبات

السياسـي ، أمـا الإستراتيجـي فإن مسؤوليته تتحـدد في تقييم وتحديد المـوارد المادية والمعنوية وتعبئتها لغرض تحقيق الأهداف، وهكذا فإن خضوع الإستراتيجي للسياسية هو أحد أهم المبادئ الأساسية المسلَّم بها في الفكر الإستراتيجي.

تعالـج الإستراتيجيـة فـي طريقهـا لبلـوغ الأهـداف السياسية المنشـودة جملة مـن المصاعـب والتهديدات التي تعترض التنفيذ الفعلـي وفي الوقت الـذي تسعى هذه الإستراتيجيـة إلى الإمساك بأهداف مستقبلية على هيئة مراحل فإن ذلك مناط بالقدرة على الوعي بحجم ونوع المخاطر التي تحددها، فتقليص هامش رد الفعل السلبي وعناصر المباغتـة واستبعـاد العوامـل المضادة يعـد من أهم مقدمـات التخطيـط الإستراتيجي الناجـح، مـن خلال اختيـار الإمكانيـات المتاحة وتطويرهـا وتحديد نـوع الإستراتيجية المباشرة أو غير المباشرة في التعامل مع التهديدات والمخاطر كل حسب صنفه وأهميته وأولوياتـه ويمكن عادة تحديد حجـم المخاطر وأنواعها خلال عمليـات المسح الميداني للبيئـة الداخلية والخارجية وهي خطوة عملية غاية في الأهمية ولا غنى عنها، وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد صنفين من المخاطر :

تهديدات البيئة الخارجية :

يتخـذ هـذا الصنف مـن المخاطر عدة أشـكال ويتراوح ما بيـن مخاطر تقليدية تنشـأ مـن دول الجـوار المتاخمة نتيجة تنافـس إقليمي، صراعات تاريخيـة أو صراعات اقتصادية، أو من جراء مشاكل على الحدود والمياه.

أو يتخـذ الخـط الخارجي بصورة مباشرة من خلال الاحتـلال العسكري المباشر سـواء بإلغاء كيان هذا الطرف بصورة تامة وحل كافة مؤسساته وإقامة مؤسسات جديدة مواليـة للاحتـلال، وتشكل امتداداً لـه ولمؤسساته وتسعى للعمل بالنيابـة عنه في ضمان مصالحه وتوجهاته وأهدافه.

فـي ظـل الثـورة التكنولوجيـة وتحول العالـم إلى قريـة صغيرة بفعـل الاتصالات وتوفـر المعلومات يتطور بشكل مذهل نوع جديد من التهديدات الخارجية العابرة للحدود

ويطلـق عليه (soft power) أو الأساليب غير المباشرة في التأثير الذي تتيحها تكنولوجيا الاتصالات حيث يتم تجاوز سيادة و رغبات الحكومات والحدود الجغرافية والوصول فوراً إلـى العقول وتنميطها فكراً واستهلاكاً دون تماس مباشر، وبالتالي يأخذ هذا النمط من التهديدات صورة استهلاكية وتجارية وكذلك ثقافية وفكرية ودعائية.

- تهديدات البيئة الداخلية :

تعتمـد مخاطر البيئة الداخلية بصورة أساسية على عدم تجانس المجتمع عرقياً ودينيـاً ومذهبياً وتقديم الولاءات الفرعية فيـه على الولاء الجامع الوطني كنتيجة لتراكم الفشـل المتكرر في بنـاء هوية وطنية جامعة، يعمق ذلك وجود حـركات وتيارات إما ذات نزعـة انفصاليـة، أو لهـا امتدادات دينيـة خارج الحـدود. وعادة ما يسهـل اختراق هذه المجتمعـات ويساعد على ذلك وجود تهديدات داخلية من نـوع آخر كنسبة الأمية والفقر وضعـف الإمكانيـات وغيـاب الـروح المعنوية والافتقار إلـى منظومة قيـم موحدة وعجز الحكومات عن بناء ومواكبة التنمية المستدامة أو تحقيق العدالة الاجتماعية.

المخاطر المركبة :

ينشـأ هـذا النوع مـن المخاطر وهو الأشد فتكاً عندما تتلاقـى أخطار داخلية مع خارجية، ويعد هذا النوع من المخاطر بمثابة كارثة حقيقية قد تودي بمصير أمة أو مجتمع بكاملـه وتودي إلى تفتيته وتفككـه إلى عناصره الأولية، حيث يتفـق فريق داخلي ذا نزعة طائفية أو عرقية أو حزبية ضيقة مع مطامع خارجية وتتعرض عندها الدول والمجتمعات إلـى عملية نخـر واستنزاف داخلي يصبح فيه الانهيار والتفجيـر من الداخل أمراً محتماً عندما يتصادف مع تدخل أو عدوان خارجي.

بعـد هـذا التمهيـد النظـري الـذي تنـاول العناصـر الأساسيـة فـي عمليـة بناء الإستراتيجيـة سـواء تلك المتعلقـة بمستوى الفكـر والسياسة أو على مستـوى التخطيط الإستراتيجـي انطلاقـاً من مسح وتقييـم البيئتين الداخلية والخارجيـة وعملية تصنيف

التهديدات وتحديد المخاطـر، والمباشرة بصياغة الإستراتيجية الشاملة وتفريعاتها في الميادين كافة، فإن تعريفاً شاملاً ووافياً وكاملاً للإستراتيجية لا يمكن الركون إليه لشدة تعقيـد هذا الميـدان وتشابك عناصرها وكون المتغيرات وعوامـل الاضطراب تشكل على الـدوام هامشـ لا يمكن التكهن بهـا، إلا أنه بالإمكان صياغة واشتقـاق الملامح الرئيسة للإستراتيجية على النحو التالي :

«فـن تخطيط وتنفيذ مجموعـة عمليات تجري في المستقبـل وتنطلق من الحاضر، تستثمر أكبر قدر متاح مـن القدرات الثابتة والمتغيرات المتحركة لإنجاز أهداف معلومة بوسائل مباشرة في توقيتات قياسية ».

يوضح الشكل الآتي مخطط شبكي لعناصر وتسلسل عمليات الإستراتيجية :

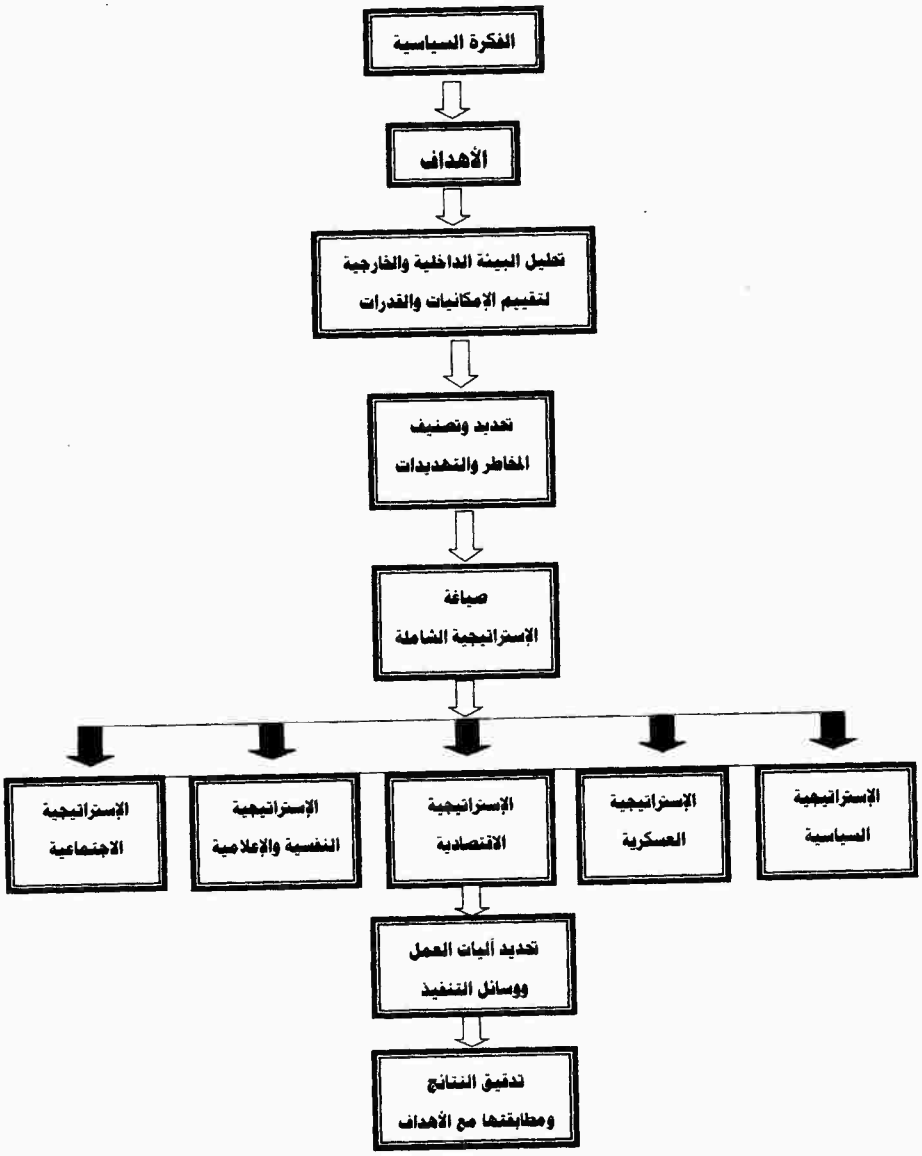

ملاحظة: داخل كل إستراتيجية فرعية (عسكرية، اقتصادية،...الخ) يمكن اعتماد نفس الآلية ولكنها تقتصر على تخصص هذه الإستراتيجية ضمن إطار الإستراتيجية الشاملة.

2 - الإستراتيجية و فن ارتياد المستقبل
(Futurity science)

لا شك أن الإرادة والعقل هما السلاح الذي يشق بهما الإنسان طريقه وسط غياهب المجهـول، وبقيت رغبة الإنسان في سبـر أغوار المستقبل واستقرائـه لفترة طويلة حلماً طالما راود خيالـه، فارتبطت في المراحل المبكرة من تاريخ الإنسانية بالأحلام والسحر والتنجيم .

واتخذت في العالم القديم الكثير من القرارات في حالات الحرب والسلام بناء على هذه الطرق التي كانت سائدة على ضوء الفهم والتطور الإنساني ومنظومة القيم الطاغية وكيفيـة النظـر إلى المستقبل، الأمر الـذي يفسر كثرة الانتقـالات العاصفة وسرعتها في تاريـخ الشعوب وانهيـار الكثير من الأمم بلا رحمة، أما الأمـم التي صمدت وطاولت فهي الأمم القوية التي حافظت بعقلانية وواقعية أكثر من غيرها على ديمومة عناصر قوتها .

وفـي سياق التطـور التاريخي وقفت عـدة عوامل خلف بروز علـم «المستقبليات» كضـرورة ملازمـة للتطور الإنساني في مختلف الميادين وفـي مقدمتها العمل السياسي، ولكـي نفهـم كيفية التأثير على المستقبـل وآليات اختيار الاحتمـالات الإيجابية واستبعاد السلبيـة، علينـا ابتداءً أن ننطلق من الفكرة التي تميز بيـن المستقبل المطلق والمستقبل عـن كثـب لأن بينهما فرقاً كبيـراً، ففي النظرة نحـو المستقبل كمفهـوم مطلق فإن ذلك يتضمـن العواطـف الإنسانية العادية، أما النظر إلى المستقبـل عن كثب فإنه يعني السير إليه بدل انتظاره ومحاولة فحص هذا المستقبل المحتمل (الفرضيات) ثم إعداد أنفسنا طبقاً لذلك.

إننـا نتحدث هنا عن أساليب لدراسة المستقبـل بغرض تنظيم الحاضر والابتعاد عـن تركـه للصدف والعمـل بطريقة رد الفعل، علمـاً أن هذه الأساليـب عاجزة عن توقع المستقبـل بصـورة كاملة ولكنها على الأقل قادرة على معرفـة الأساليب التي نستطيع بها

بنـاء المستقبل أو التأثير فيه على الأقل، والأهم من ذلك تقليص الهامش غير المحسوب فيه، و الذي قد يقلب أو يطيح أي مسيرة غير مخطط لها بشكل منظم رأساً على عقب.

لقد أصبح التنبؤ والتوقع والرؤيا المستقبلية عنصراً ديناميكياً حاكماً في التخطيط المعاصـر، فـلا يمكن لنا تصور إستراتيجية حديثة لإنجـاز مشروع في حقل ما، ليس لها وحدات وأجهزة ومراكز دراسات قوية تستشعر عن بعد وتستشف الاحتمالات غير المتوقعة وتضع تصورات ورؤى واضحة بغرض تفادي أكبر قدر من الخسائر [1].

(1) تحظـى مراكز الدراسـات في العصر الحديث كمجسات للاستشعار المبكر واستقـراء المستقبل بأهمية استثنائية عند صنـاع ومتخـذي القرار لدى معظم الدول المتقدمة أو أية أطراف تخوض صراعات، وفي مقدمتها دولة الاحتلال الأمريكي في العراق الولايات المتحدة الأمريكية، فعبر مراكز الدراسات تتحدد الرؤية السياسية لدور الولايات المتحدة في العالم ، وبعد أن تعمـد الإدارة الأمريكية، إلى صنع وتسخين الرأي العـام لمساندة أحد الخيارات التي تم تبنيها تنتقل العملية إلى حيز التنفيذ على أيدي المسؤولين الذين كانوا يعملون في هذه المراكز وما زالوا يتعاونون معها .

فمراكـز الدراسـات التـي تدعـى أيضـاً (think - tanks) أو مراكـز التفكير وبيـوت الخبرة تعد أحد أهـم المرتكزات والمصـادر والمنابـع لإنتاج المعرفة والثقافة والفكر، بل إن هذه المراكز تتجاوز ذلك إلـى الحد الذي يصبح فيه اختصاصها لا ينحصـر فقط في تقديـم دراسات أكاديمية تحليلية وإنمـا التصدي لأية مشكلة بصورة مباشـرة وتقديم المشورة والنصح والبدائـل بشأنها لصانعي القـرار، كما تستطيع هذه المراكز من التأثير بالرأي العام وفـي صناعة القرار السياسي من خلال عقـد النـدوات والمؤتمرات ونشر الكتـب والدراسات، وإصدار النشـرات والمجلات ونشر التقارير وتقديـم التحليلات لتبرير سياسات معينة أو نقدها أو لترويج أفكار جديدة وتعميمها .

ولإدراك خطـورة الدور الـذي تلعبه مراكز الدراسات في تحديد السياسات المستقبلية فـي الولايات المتحدة ومساهماتها في حـل المعضـلات التـي تواجه السياسـة الخارجية الأمريكية، فقـد تخصص أكثر مـن سبعة عشر مراكـز للدراسات بالشأن العراقـي ابتـداء من مؤسسـة راند ومعهد بروكينز وصـولاً إلى معهد هيدسـون ومعهد أبحاث السياسـات الخارجية وتعاقدت مـع البنتاغون مقابل ملايـين الدولارات لتقديم المشورة والاستشارات في كافة الميادين لتسهيل وتذليل العقبات أمام قوات الاحتـلال العسكريـة ، ويكفـي هنا التذكير بظاهـرة الصحوات في العراق التـي كانت براءة اختراع لأحد هـذه المراكز والتي ساهمـت بفعالية في تقليص مساحة عمليات المقاومة العراقية، وكذلك تأثير نفوذ (اللوبيات) المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة القرار الأمريكي من خلال هذه المراكز .

وعلى سبيل المثال فإن تقاليد السياسة الأمريكية تحتم قيام كل رئيس أمريكي جديد بتعيين حوالي 4000 شخص في مناصب سياسيـة وإداريـة وقضائية هامة، منهم 2200 شخـص كمستشارين وأعضاء في اللجان المختلفة التـي يتم تشكيلها لمتابعة القضايا المختلفة التي يتم تشكيلها لمتابعة القضايا المهمة . وفي العادة يتم اختيار هؤلاء حصراً من مراكز الدراسات وبيوت الخبـرة والشخصيـات التالية إما باحثيـن أو استشاريين أو مؤسسين في هذه المراكز : هنـري كيسنجر، زبيغنو بريجينسكي ،بول بريمر، مارتن إندك ، وارن كريستوفر، ألكسندر هيغ، ريتشارد بيرل، بول وولفيتز، مادلين أولبرايت، كولن باول، صاموئيل هانتغتون، دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، ريتشارد أرميتاج، زلماي خليل زاد، جون بولتون، فرانسيس فوكوياما.

فهل نستطيع استيلاد المستقبل والتحكم به ؟ هذا العلم كفيل بفهم أفضل لحركة التاريـخ واكتسـاب قدرة أكبر لفـن المناورة من أجـل الإمساك بأعنـة المستقبل أو على الأقل وضع مقتربات صحيحة، فمثل هذه المقدمات قد تؤدي إلى النجاح ولكن المقدمات الخاطئـة تفضي حتماً إلى الفشل، ولمجاراة التخطيط الإستراتيجي الذي يعني فن إنجاز الأهـداف السياسية، فإن مفهوم المستقبل بقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة يرتبط بمديات التخطيط المعروفة : (المدى القريب، المدى المتوسط، المدى البعيد).

يمكـن بنـاء المستقبل فـي كل لحظة من خـلال تتابع قرارات وخطـوات مدروسة ومترابطة عقلانياً، فاللحظة الحاضرة هي ليست برهة بل هي نضح متراكم من الماضي (الماضي القريب + الماضي المتوسط + الماضي البعيد) تجمعت في ساحة الحاضر، ولا يمكن لأحد الادعاء أن الماضي يعيد بناء أحداث الحاضر ولكن بلا شك فإن جذور الماضي تمتد إلى الحاضر بشكل أو بآخر، فالمستقبل هو ما يتم الإعلان عنه في الحاضر.

إن التاريخ تماماً كالمستقبل يمكن لنا ارتياده فهو عبارة عن دورات يمكن دراستها وتحليلها للتعرف على آليات ولادة الأحداث، ويمكن عقلنة نظرتنا إلى التاريخ عبر التفريق بيـن الوقائع المبتـورة مهما كبرت والتي تحدث لمـرة واحدة وبين الظواهـر التي تمتلك أهميـة في كونهـا قابلة للتكرار. إن التخفيـف عن كاهل وعقل وذاكـرة الأجيال كفيل بأن يجعلهـا أكثر اندفاعاً إلى المستقبل وليست مثقلة ومشـدودة للماضي لأن العقل الإنساني ليـس سلة مهمـلات نضع فيها كل شـيء، فالمجتمعـات التي يحكمها الأمـوات لن تتقدم والمجتمعـات التي تنشد التحرر من الهيمنة الأجنبية وهيمنة الـدول القوية عليها أولاً أن تتحرر من نفسها ومن رقة وعبودية التاريخ المشوش.

وفـي المجتمعات ذات الوعي التاريخي المتخلف غير العقلاني فإن أكثر ما تخشاه هذه المجتمعات هو ثقافة المستقبل و تخشى النظر إليه بقوة، لذا نجدها كثيراً ما تحتمي وتتقوقـع في خنادق الماضي، ثم تستهلك أكثـر من 90% من جهدها وثقافتها في اجترار الماضـي والخـلاف عليه ولا تعير المستقبـل وبرامجه إلا الشيء البسيـط ، وبالتالي فإن مجتمعاً يستهلك وقته وجهده في الماضي أكثر من المستقبل لن يتقدم أو يكتب له النجاح،

ولا شك أن انتشال هذه المجتمعات من هوة التخلف لا يكمن في العودة الموهومة وفق قوالب جامدة أكل الدهر عليها وشرب إلى (عصر ذهبي) أو عصر غيبي غير موجود ربما تحقق بعضه في الماضي أو لم يتحقق أصلاً، وإنما وجد طريقه إلى ذاكرة هذه الشعوب عبر تراكم أساطير وخرافات لمئات السنين يعزز وجوده ويرسخه التخلف، يبدأ الحل في بناء تدريجي للمستقبل عبر خطوات طبيعية مدروسة وعصرية تعتمد على المنهج العلمي وليس الإفراط في الغيبية والقدرية المطلقة فهناك حاجة ماسة للعقلانية كأداة لإعادة تفكيك الكثير من المسلمات التاريخية التي ترسخت أو تم ترسيخها بقصد في فترات الانحطاط وعصور الظلام في ذاكرة الوعي الشعبي دون أن تكون هناك أية فرصة لمراجعتها وإعادة رسم وترتيب وتصنيف الحقائق فيها وتشذيبها.

لقد أصبح من المسلّم به في عصرنا الحالي أن نسبة الابتعاد عن جوهر فكرة الدين المحببة والتي ترتبط أساساً بالعلم والعقل والفضيلة، قد بلغت درجة كبيرة جداً إلى حد تكبيل العقول وحولت الناس إلى عبيد وقطعان مسلوبة الإرادة.

وإن على المجتمع المدني المنشود أن لا يعيش غربة عن ماضيه وإنما يتصالح معه ويعيد تعريفه من خلال تبني مواقف شجاعة متدرجة ومدروسة لتهديم صروح التخلف وأصنام العبودية الجديدة من خلال الارتكاز على القيم الإيجابية والبناءة في ذلك الماضي وهي كثيرة وإهمال وإلغاء بل ومحاربة كل ما هو سلبي ويعيق الحركة إلى الأمام ولا ينسجم مع جوهر الدين ولا يستجيب لمتطلبات العصر.

إن الدعوة إلى ارتياد المستقبل لا تتنافى في أي حال من الأحوال مع جوهر فكرة الدين السامية ولكنها تسعى إلى شيء واحد هو قلب معادلة التفكير في الانشداد إلى المستقبل بدل الاجترار والدوران كليًّا في خنادق الماضي.

ويمكن التعبير عن فن ارتياد المستقبل من خلال التعريف التالي :

(إنه القدرة على تحريك واختيار احتمالات وخيارات مفيدة تمثل أحد أشكال المستقبل المرغوب فيها، ومحاولة استبعاد وتفادي أشكال المستقبل السلبية والمضرة، وذلك من خلال الإمساك بالحاضر والانطلاق منه بتدرج ومنهجية لبناء المستقبل).

ما هي الوسائل التي يحتاجها مجتمع لينهي حقبة من تاريخ تحليقه نتيجة اليأس والإحبـاط في عالـم الخيال والأحلام لينزل إلـى أرض الواقع ويمسـك بزمام المستقبل بقـوة، ما هي الوسيلـة المتاحة في عصرنا الحالي لردم هـوة التخلف وتمكنه من اللحاق بركـب الحضارة الإنسانية المعاصرة وأن لا يكون حديقة خلفية للأمم القوية بل يكون في صدارتها.

إن الشعـوب التي ترغب في التطور عادة مـا تحدث فيها الانتقالات النوعية الكبرى في تاريخها عبر ثلاث مولدات (Generators):

1 - الأحداث والحروب والكوارث.

2 - تضافر مجموعة مصادفات.

3 - الثورات والاكتشافات التكنولوجية.

وفـي عصرنا الحالي لا يمكن الإمساك بالمستقبـل وتعويض فجوة الزمن الضائع إلا عبـر التكنولوجيـا ليـس بمعناها المـادي (الميكانيكـي) الذي اقترن طويـلاً بمفهوم التكنولوجيا وإنما عبر تبنيها كظاهرة وسلوك من خلال تعيين الأبعاد السياسية والفكرية لهذه الظاهرة والاقتراب من بعدها العقلاني[1].

ففـي سياق تطور ظاهرة التكنولوجيا عبر تاريخها الطويل يمكن حصر عدة نقاط أساسية فاصلة شكل كل منها مفترقاً (ثورة) في تاريخ المجتمعات البشرية غيرت جذرياً مـن أسلـوب وحياة هذه المجتمعات مـع بيئتها الماديـة والاجتماعيـة والسياسية ونقلتها بمراحل متقدمة إلى مستقبل أكثر قوة .

لقد أثبت المتغير التكنولوجي من خلال دوره المتعاظم الذي لعبه في شتى ميادين الحيـاة ومن خلال تفاعله مـع جميع عناصر القوة الثابتة والمتحركة أنه دافع مؤثر وفعال في الإفصاح عن محتوى جديد للقوة وأنتج آليات وأنماطاً خاصة بالتكنولوجيا فقد أزاحت

(1) العقلانيـة (rationalism) : هـي منهج فكري حديث يؤمن بالوسائل العلميـة طريقاً للتعامل مع الظواهر السياسية والاجتماعيـة وغيرها، وتعتمد فـي ذلك على الاكتشاف التدريجي تحت رقابة التجربة لذا يبتعد هذا المنهج كثيراً عن الأحكام المسبقـة والمطلقـة ، ولم يكن للعلوم والتطـورات التكنولوجية أن تتقدم لولا منهج العقلانيـة وبالتالي لا يمكن للعلم أن يزدهر ويتقدم في مجتمع يرفض العقلانية .

وحيدت وضاعفت وأضعفت الكثير من عناصر ومرتكزات مفهوم القوة التقليدية .

وتأتي خصائص كل مرحلة من مراحل تطور التكنولوجيا على أعتاب المرحلة التي تسبقها حاملة معها ثقافة (مفاهيم) جديدة وتولد أنماطاً كما ولدت المرحلة الصناعية ثقافة ومفاهيم مختلفة عن المرحلة التي تقدمت عليها وهكذا تولد أجيال التكنولوجيا الجديدة علوماً ودولاً وسياسات وظواهر جديدة ولكنها أيضاً تولد صراعات وحروباً بأشكال جديدة .

واليوم يعد امتلاك القدرة التكنولوجية من أهم معايير القوة من خلال دورها الحاسم في إحداث التغير الشامل، فالتكنولوجيا من خلال حافاتها الأمامية شأنها شأن الثروات الطبيعية ليست موزعة على العالم بالتساوي فقليل من البلدان قادرة على ابتكارها. كما أن السرعة التي تتم فيها التغيرات التكنولوجية في شتى الميادين مسألة أخذت تعيد ترتيب كثير من المعادلات والمسلمات في السياسة والدبلوماسية وتضع أثقالاً جديدة في موازين القوى وتجعل منها سلاحاً للمنافسة والاندفاع نحو المستقبل في القرن الحادي والعشرين من أجل النفوذ وبلوغ أعلى مراتب القوة.

3 - المقاومـة ومفاهيم أخرى مقاربة

يـرد تعريف المقاومة في شقهـا المسلح من وجهة نظر سياسية وقانونية على أنها (عمليـات قتالية مسلحة ينهض بهـا مقاتلون من غير أفراد القـوات المسلحة النظامية، دفاعـاً عـن وطنهـم ضد قوى أجنبيـة غازيـة أو محتلة سـواء أكان المقاومـون منظمين وخاضعين لقيادة مركزية أم على شكل مبادرات شعبية).

إلا أن مفهوم المقاومة بالمعنى الواسع أعمق بكثير من هذا التعريف ويندرج ما بين حـدي المقاومة المسلحة والمقاومة السياسية وما بينهما، وهناك فرق ما بين مصطلحي المقاومـة «السلمية» والمقاومة السياسية كما سيـرد لاحقاً في تصنيف أشكال المقاومة، فالأولى لا علاقة لها أصلاً بمفهوم المقاومة وإنما هي أقرب إلى نوع من ثقافة الاستسلام فـي حين تعد – المقاومـة السياسية - مكملة وانعكاس لفعل المقاومة المسلحة ووجه من أوجه المقاومة التي تقوم على أساس الرفض والممانعة والتعرض لتغيير الواقع الفاسد.

و لغرض توحيـد المصطلحات في هذه الدراسة وتفـادي تناقضها مع ما يرد في أدبيـات المقاومـة الأخرى فـإن المقاومة كتعريـف أينما وردت فإنها تعنـي الجهاد نظراً لأن المصطلـح الأخير هو المصطلـح السائد في ساحات منطقتنـا العربية والإسلامية، ولكـن قبل ذلك علينا أن نوضح ونشرح المقتـرب النظري لهذين المصطلحين، فالجهاد مصطلـح إسلامي بامتياز في حين تنصرف المقاومة كوجه من أوجه الجهاد إلى المعنى الإنساني الغريزي والفطري[1].

(1) المفهوم (concept): هو دالة أو رمز يشير إلى شيء ما أو لصفته أي صورة متفق عليها لحد ما تعكس عالماً تجريبياً، ولا توجد صيغة قاطعة للمفهوم فلكل مفهوم تاريخ تطوره، وفي العلوم الإنسانية مفاهيم هي حصيلة تجريد وتصميم لانطباعات حسية.

أمـا التعريـف (definition) : هو وسيلة إضفاء الدقة والوضوح على المفهوم وهناك نوعان من التعريف إحداهما تعار يف مفاهيميـة وثانيهما تعار يف عملياتية، والتعاريف العملياتية هي التـي تربط بين المستوى المفاهيمي- النظري وبين المستوى التجريبي الملحوظ.

فالجهاد في الإسلام ينقسم إلى نوعين رئيسين : جهاد الدفع، ويقصد به الجهاد من أجل دفع العدو الغازي لبلاد المسلمين، وجهاد الطلب ويقصد به الجهاد من أجل إيصال الدعوة الإسلامية إلى خارج بلاد المسلمين، وترد اجتهادات كثيرة في حكم جهاد الطلب، والذي يترشح من أقوال الفقهاء أنه فرض كفاية إذا ما قام به بعض المسلمين سقط الفرض عن الباقين بينما اتفقوا على أن جهاد الدفع فرض عين لا يسقط الفرض فيه عن جميع المسلمين إلا برد الكافر المعتدي أو بذل غاية الجهد في سبيل ذلك.

وينطوي جهاد الدفع كرديف لمفهوم المقاومة باعتباره حقاً في الدفاع عن النفس على إجماع عالمي وإنساني. فكل الشرائع الدينية والقوانين الوضعية والأعراف الدولية والفطرة الإنسانية تكفل هذا الحق لصاحبه، بينما يبقى جهاد الطلب مفهوماً إسلامياً بحتاً.

وكذلك يقع على المختصين بالشؤون الدولية والسياسية انتزاع شرعيتها في المحافل الإعلامية والسياسية محلياً ودولياً من خلال كفاءات واختصاصات سياسية وقانونية تؤمن بأن المقاومة منظومة إستراتيجية شاملة ومتكاملة وذات معنى واسع وعميق، فكل فعل يعبر في جوهره عن رفض الاحتلال وأي تصرف يبدي ممانعة لمشروعه يعد فعل مقاوم، فقتال المحتل والتعبئة النفسية ضده ومقاطعتهم وإشاعة ثقافة المقاومة والتكاتف الاجتماعي والوطني والعمل السياسي المنظم للمظاهرات والاعتصامات وعدم المشاركة في مشاريع الاحتلال السياسية، تعد معظمها أشكال للمقاومة وإن تدرجت آثارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة قصيرة أو بعيدة المدى ولكنها في النهاية رافد يصب وينسجم مع أهداف المقاومة النهائية المتمثلة في تحرير الأرض والإنسان.

إن جميع أوجه الممانعة والرفض والمجابهة تعتبر مقاومة وهي درجات تحدد على أساس القابليات وكما في الحديث النبوي الشريف: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»، أي أن شعباً بكامله يستطيع أن يقاوم عبر هذا التصنيف من الدرجات وينخرط في المقاومة كل حسب قدرته أو استعداده للتضحية والبذل.

اعتماداً على ذلك يمكن أن نضع أشكال المقاومة في ثلاثة أصناف من حيث الأولوية والتكامل:

أولاً: المقاومة المسلحة : وهي التي تتحمل العبىء الأكبر والرئيس في قتال العدو ومواجهة الجهد العسكري للاحتلال من خلال الاحتكاك المباشر به وتنفيذ عمليات مسلحة تستهدف إنزال أكبر قدر من الخسائر فيه مادياً وبشرياً واستنزاف قوته تدريجياً وإنهاكه وبث الرعب بين صفوف أفراده وتدمير معنوياتهم، فالمقاومة العسكرية والمسلحة بمثابة رأس الرمح في أي مشروع مقاومة ويقع على عاتقها حسم الصراع عسكرياً في الميدان وتأتي الأشكال الأخرى من المقاومة لأغراض التكامل والإسناد والدعم والتوجيه.

ثانياً: المقاومة السياسية : هي الشكل الآخر والمكمل للعمل المسلح المقاوم أو كما يقال الجناح الثاني الذي لا يمكن للمقاومة المسلحة أن تحلق إلا به، ويقع على عاتقها تحديد الأهداف الإستراتيجية القريبة والبعيدة المدى، وتنظيم العلاقة والانسجام ما بين أشكال المقاومة الأخرى كما وتتولى تنظيم الشعب وتوجيه بوصلته وتعبئته نفسياً ضد العدو من خلال التثقيف وبث الوعي وثقافة المقاومة بين صفوف الشباب، وتتحمل هذه المقاومة واجب شرح قضية المقاومة في المحافل الدولية والإقليمية بغية انتزاع شرعية المقاومة القانونية والسياسية والأخلاقية، و نقل المعركة وآثارها إلى عقر دار الدولة المحتلة بغية شق مصدر القرار السياسي فيها.

ثالثاً: المقاومة المدنية : إذا كان الانضباط الصارم سمة النوع الأول من المقاومة، والتنظيم سمة النوع الثاني، فطبيعة المقاومة المدنية أكثر تلقائية وعفوية وهي تمثل فعل الجماهير الغريزي كرد فعل ضد العدوان والاحتلال والقهر والإذلال وعادة ما تعتمد المقاومة المدنية على خزين الذاكرة الوطنية للشعوب؛ وهذا النمط من المقاومة المدنية تشكل البحر الذي تسبح فيه المقاومة المسلحة والحاضنة التي تمدها بالمال والرجال وتؤمن لها الاختفاء والذوبان وتتراوح مابين كراهية المحتل واحتقار المتعاونين معه ومقاطعة الاحتلال ومشاريعه والمشاركة في التظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني.

شرعية المقاومة ومشروعيتها :

لقد تطور حق الشعوب في تقرير مصيرها من مجرد فكرة تدعو إلى التسليم بحق الشعوب في التعبير عن إرادتها في مواجهة الظاهرة الاستعمارية، إلى أن أصبح مبدءًا عاماً يهدف إلى تصفية الاستعمار وكافة أشكال العدوان، و صار قاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي ترتب حقوقاً لتلك الشعوب في مقاومة العدوان، ومن هنا ترسخت مشروعية المقاومة المسلحة من ذلك التحول الذي شهده تاريخ تنظيم العلاقات الدولية بواسطة القانون الدولي بعد إقرار مبدأ (منع استخدام القوة والتهديد بها) إثر الحرب العالمية الثانية، والاعتراف بمشروعية الأعمال العسكرية للمقاومة المسلحة في مواجهة الاستخدام غير المشروع للقوة وما يتمخض عنه من غزو أو احتلال أو استعمار أو إقامة نظام تمييز عنصري.

لقد حظي هذا المبدأ بقبول عام من لدن شرائح القانون الدولي، وعدَّ نقلة نوعية في سبيل تطوير هذا القانون، حتى تطور من مبدأ عام يستمد مشروعيته من الحق في الدفاع عن النفس إلى أن أصبح قاعدة قانونية وضعية انعطفت به نحو مفاهيم التحرر والاستقلال ورفض الهيمنة الأجنبية.

إن التسليم بمشروعية المقاومة المسلحة بوصفها قاعدة قانونية وضعية ناشئ في الأصل من الاستقرار الفعلي لحروب العدوان والحروب الاستعمارية، وهي تلك الحروب التي طالما اقترنت المقاومة ونضال الشعوب نحو التحرر بها، فكانت رد فعل فطري وغريزي مشروع على فعل غير مشروع ذلك هو فعل الاحتلال والعدوان، حتى أصبح الاحتلال والمقاومة ظاهرتين متلازمتين، فحيثما وجد الاحتلال فثمة مقاومة، وهي لا تنشأ إلا حين يحتل أجنبي إقليم أو شعب أو جزءًا منه ولولا الاحتلال ما عرفنا المقاومة، إن كل احتلال يؤدي إلى مقاومة وكلما ازدادت وحشية الاحتلال كلما ازدادت المقاومة شدة واتساعاً، فرفض الاحتلال والتصدي له ومقاومته بكافة السبل أمر لا بد منه لكنس الاحتلال وتصفية آثاره ومعاقبته على جرائمه وإلزامه بدفع التعويضات عن الخسائر التي ألحقها بكافة أشكالها المادية والمعنوية. وكل احتلال أو غزو مهما كان أجلهما قصيراً،

أو نطاقهما محدوداً هما ولا شك من أعمال العدوان الذي سبق للأمم المتحدة وإن أدانته وصرحت بعدم مشروعيته.

خضعـت معظم البلدان الأوروبيـة تحت نير الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانيـة، وتشكلت منظمات المقاومة لطرد المحتليـن الألمان واعترفت حكومات الولايات المتحـدة الأمريكية والاتحـاد السوفييتي وبريطانيا بحركة المقاومـة الفرنسية المسلحة بتاريـخ 27 آب 1944. وكان الصليـب الأحمـر الدولي قـد وجه فـي 17 آب 1944 مذكرات إلى جميـع الدول المتحاربة يوصيها بتطبيق اتفاقية جنيـف للعام 1929 المتعلقة بمعاملة أسـرى الحرب على جميع المحاربين بمن فيهم قوات الأنصار (رجال المقاومة)، وقبلت الحكومـات الفرنسية والإيطالية والبلجيكية والنرويجية واليوغسلافية والتشيكوسلوفاكية والبولونية المقترحات الواردة في مذكرة الصليب الأحمر الدولي.

وقضـت محكمة نورمبرغ لمعاقبـة مجرمي الحرب الألمان في العام 1946 بوجوب معاملـة حـركات المقاومة المسلحة بحسـب اتفاقية جنيف للعـام 1929 المتعلقة بأسرى الحرب، وقررت أن السكان في حالة دفاع عن أنفسهم ضد الغزاة، وأن على قوات الاحتلال أن تلتـزم مراعاة قواعـد القانون الدولي فـي معاملتها لسكان الإقليـم المحتل، حتى إذا حملوا السلاح في وجهها لمقاومة الاحتلال.

وأكـد عدد كبير مـن الفقهاء أن المقاومـة المسلحة للشعـوب الأوروبية هي نتيجة منطقية وحتمية للاحتلال العسكري الألماني، وإن عمليات المقاومة ضد سلطات الاحتلال هـي دفاع عن النفـس والوطن في وجه عدوان وتعسف الاحتـلال وتجاوزه لمبادئ القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربعة للعام 1949.

وتؤكـد المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على حـق الدفاع عن النفس، لذلك يحق للسكان ممارسة حق مقاومة سلطات الاحتلال طالما هي لا تزال تحتل أراضيهم[1].

المقاومـة بصورة عامة بما فيهـا المقاومة المسلحة وسيلة الشعب المضطهد في

(1) نص المادة 51 في ميثاق الأمم المتحدة على: (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي).

الحصول على استقلاله، وهي لا تشكل عدواناً ضد أحد إنما تعد بمثابة دفاع عن النفس.

سكان إقليم غير محتل يهبون بصورة جماعية عند اقتراب العدو حاملين السلاح من تلقاء أنفسهم للتصدي للقوات الغازية دون أن يكون قد توفر لهم الوقت لتشكيل أنفسهم في وحدات مسلحة منظمة..

المقاومة والإرهاب :

حظيت ظاهرة الإرهاب مطلع هذا القرن بأهمية متزايدة شغلت معظم الدول والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية وحركات المقاومة والتحرر الوطني على حد سواء، والسبب في ذلك شمولية ونسبية هذه الظاهرة وتداخلها مع مفاهيم أخرى وكذلك تفاقم توظيفها بشدة من قبل بعض القوى محلياً ودولياً في إدارة الصراعات لا سيما بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بـ (الحرب العالمية على الإرهاب) مما أثار جدلاً واسعاً في أوساط المجتمع الدولي حول مفهوم وتعريف وحدود هذه الظاهرة، وعلى الرغم من كل الجهود والمحاولات السابقة التي قامت بها لجان متخصصة في الأمم المتحدة أو مفكرون، إلا أن المجتمع الدولي لم يقدم لغاية الآن على تعريفاً شاملاً واضحاً يحظى باتفاق الجميع[1]. وتدفع نسبية هذا المفهوم وضبابيته ككل المفاهيم السياسية ذات الأبعاد الاجتماعية والإنسانية كل جهة إلى تبني مضمون يخدم مصالحها وأهدافها السياسية.

وكثيراً ما يتم الخلط بين المقاومة والإرهاب بصورة متعمدة سواء بشكل مقصود ومخطط له أو نتيجة الجهل وعدم الوعي واختلاط الحقائق.

وبغية اتباع منهجية موضوعية للوصول إلى أقرب صورة واضحة أو حدود لهذا المفهوم، تم الاستعانة بجهود المنظمات الدولية والمفكرين لغرض وضع مقارنة صحيحة

---

(1) لم يرد مصطلح الإرهاب حرفياً في المفاهيم اللغوية القديمة وذلك لحداثة استخدام المصطلح، إلا أن هذا المعنى قد ورد في معجم لسان العرب وعلى النحو الآتي : يرهب : أي يفزع ويخوف. وقد تأخذ معنى معاصراً مرادفاً لمفهوم الردع. ويقابل كلمة (إرهاب) باللغة العربية كلمة : Terrorism الإنكليزية وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Terror والتي تعني أرعب أو أفزع.

للتمييـز بين المفهومين وكذلك محاولة وضـع معايير للتفريق بينهما، فقد سبق وأنجزت الأمـم المتحـدة كنتيجة لتصاعد حـركات التحرر الوطني ضد الاستعمـار في سبعينيات القـرن الماضي تعريفـاً واضحاً لمفهوم العدوان ميَّز ما بين الأعمـال الإرهابية وبين حق الشعوب في المقاومة عبر حركات التحرر الوطني ضد الاحتلال والاستعمار والعنصرية. وذلـك في القرار الذي اتخذته فـي كانون الأول 1972 واتخذت المنظمة الدولية في كانون الأول 1974 القـرار رقـم (3214) حـول تعريف العـدوان وأجاز التعريف حـق الشعوب في المقاومـة بما فيهـا الكفاح المسلـح من أجل الحريـة والاستقلال وحق تقريـر المصير، وبالتالي تكون الأمم المتحدة قد ميزت بين المقاومة والإرهاب.

إن ميثـاق الأمم المتحدة وقراراتها ومبادئ وأهداف الشرعية الدولية تدمغ جميع الأعمـال العدوانية كالغزو والاحتـلال والتدخل في الشؤون الداخليـة والهيمنة من خلال استخـدام القـوة وانتهاك السيادة والاستغـلال بالإرهاب، وتؤيد حـق الشعوب والأمم في مقاومة الاحتلال وحق تقرير المصير ونيل الاستقلال الوطني.

و مـن الجديـر بالذكر في هذا الصـدد الإشارة إلى تعريـف الإرهاب وتمييزه عن عناصـر المقاومة ما تضمنته الاتفاقية العربية لمكافحـة الإرهاب التي سبق إقرارها في اجتمـاع وزراء الداخلية والعدل العرب الذي انعقد في مقـر الجامعة العربية في القاهرة في 22 نيسان 1988.

تعرف المادة الأولى في البند الثاني من هذه الاتفاقية الإرهاب بأنه : كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًّا كانت بواعثه أو أغراضه يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهـم بإيذائهـم أو تعريض حياتهـم أو حريتهم أو أمنهم للخطـر، أو إلحاق الضرر بالأمـلاك العامـة أو الخاصة أو احتلالهـا أو الاستيلاء عليها، وتفرق المـادة الثانية من الاتفاقيـة بين المقاومة والإرهاب فهي تستثني الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي من الإرهاب ونصت في ذلك على ما يلي: «لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي».

وعادة ينصرف الإرهاب كصورة من صور العدوان إلى نوعين :

أولاً : الإرهـاب غيـر السياسي ويشمل عمليـات الإجرام والقتـل والترويع الجنائية العادية وتنجم عن انحرافات نفسية وغرائز حيوانية يمارسها أفراد أو عصابات ومافيات إجرامية متخصصة.

ثانياً : الإرهاب السياسي وهذا النوع هو الذي يهمنا بقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة، ويمكن تصنيفه إلى ثلاثة أصناف :

1 - **الإرهـاب الدولـي** : ويعنـي قيام الـدول العظمى والكبـرى الغاشمة بالعدوان علـى الشعوب الصغيرة التـي تناضل من أجل التحرر والحصـول على حقها المشروع في تقريـر المصيـر والاستقـلال بهدف إرهابهـم ومحاولـة السيطرة عليهـم والهيمنة على مقدراتهـم وبكافة الأساليب العنصريـة والسياسات العدوانية واستخـدام القوة من قبل هـذه الدول والاحتلال الأجنبي وانتهاك السيـادة والتدخل في الشؤون الداخلية وممارسة مختلـف أعمال القمع والعنف والحصار والخنق ضدها، كما أن هناك مضمون اقتصادي واجتماعـي وحتى فكـري للإرهاب الدولي يتمثل في استمرار النظـام الاقتصادي الدولي غيـر العادل وغيـر المتكافئ والاستغـلال الأجنبي لمقدرات وموارد الشعـوب لصالح قلة غنية من الدول، وكما هو معروف فإن الفقر كظاهرة بحد ذاته يعد أسوء أنواع الإرهاب.

2 - **إرهـاب الدولـة**: ويشمل استعمال السلطة لوسائل العنف بانتظام لإثارة الرعب وقمـع الحريات الأساسية للناس وإضعاف ومصـادرة إرادتهم وآرائهم واستخدام أقصى أنواع القمع والتعسف والاحتجـاز والسجن والتعذيب وذلك لضمان الاستمرار في السلطة والحكم.

3 - **إرهاب المجموعات**: وقد يتخذ هذا الصنف صورة مجموعة سياسية منحرفة أو ميليشيـات تعود لأحزاب ذات برامج وأهـداف ضيقة عرقية أو طائفية أو مذهبية تنفذ أعمال إجرامية ضد الأبرياء بغية إرهابهم والسيطرة عليهم وتوجيه ميولهم باتجاه معين يخدم توجهات ومصالح هذه الأحزاب والحركات.

أما حركات المقاومة والتحرر الوطني فهي تمثل إرادة الشعوب الحية التي تدافع

مـن أجـل قضايا عادلة مثل الحريـة والاستقلال، وعلى الرغم مـن أن المقاومة تلجأ إلى السلاح والعنف المشروع كوسيلة بغية الوصول إلى أهدافها الإستراتيجية والبعيدة، إلا أن ذلـك يأتي كرد فعـل لا بديل عنه على العنف الأكبر والإذلال والتعسف الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد الشعوب المحتلة والمقهورة، فهناك فرق بين الإرهاب والعنف، ذلك أن كل إرهـاب عنف، ولكن ليـس كل عنف إرهاباً، فالإرهاب يستخدم العنف في غير موضعه أما المقاومـة فإنها تستخدم القوة في موضعها وفي إطـار المشروعية، وبالتالي فإن المرجح باتجاه هذا التعريف أو ذاك هو عدالة القضية.

ويأتـي الخلـط مقصوداً من قبـل دول العدوان بين المقاومـة والإرهاب، حيث تعد الـدول التي درجت علـى العدوان والاحتـلال جميع أنـواع استخدام القوة الـذي تمارسه الشعوب من خلال حركات التحرر إرهاباً بغض النظر عن الدوافع والأهداف.

وفي ما يلي أهم خصائص حركات المقاومة مقارنة بالإرهاب :

مـن حيـث الهـدف : فإن الكفـاح والمقاومة المسلحة ضد الاحتـلال يكون من أجل انتزاع الاستقلال الوطني ويسانده جمهور كبير من الشعب الساعي لتحرره كما وتصاحبه رغبـة عميقـة وشاملة وتعاطف من قبـل قطاع عريض من أبناء الشعـب من كافة مكوناته وفئاته الوطنية.

من حيث الحيز : فإن عمليات المقاومة تستهدف عدواً أجنبياً غاصباً فرض وجوده بالقوة العسكرية أو وسائل أخرى على أرض الوطن وسلبه استقلاله وسيادته وإرادته ونهب ثرواته وتعدى على حقوقه وثرواته.

مـن حيـث الدافع : فإن المحرك الأساسي لحـركات المقاومة المسلحة هو الدافع الوطني الـذي تحركه القضية العادلة و الشعور الصـادق والواعي وليس الدوافع الفرعية والضيقـة التـي تقوم على أساس عرقـي أو مذهبي أو طائفي أو دوافـع مصلحية و حزبية ضيقة والتي تشمل انحرافات سرطانية عن فكرة القومية والدين.

نخلص ممـا تقـدم إلى أن الأنشطـة الإرهابية مجردة مـن المشروعية سواء في

القوانين السماوية والأخلاقية أو الوطنية أو القوانين الدولية، أما حركات المقاومة والتحرر فتكتسب طابع المشروعية والشرعية الذي أكدته الشرائع السماوية والأخلاقية إضافة إلى مبادئ القانون الدولي وتدعمه الاتجاهات الفقهية الدولية المعاصرة، وإصدارات المنظمات الدولية، وذلك من خلال تطابق دوافعها مع منظومة القيم الإنسانية المتراكمة.

وفي أدناه أهم عناصر المقاومة ومقومات نجاحها الثابتة في كافة التجارب العالمية:

1 - **وضوح الهدف والفكرة:**

خلق الهدف وتوضيح الحقوق وتثبيتها والتعريف بها هو نقطة الجذب التي تتمحور حولها كافة النشاطات والفعاليات والعمليات، ويمثل وجود هدف وفكرة خلاقة تقف خلفه خط الشروع الأساسي الذي لا غنى عنه وإلا فإن الجهود والتضحيات تصبح مجرد بطولات .

2 - **الإرادة ورسوخ العقيدة:**

الإرادة هي الشراع الفعلي الذي تبحر به سفن الجهاد والمقاومة وبدونه تبقى الأهداف والخطط عبارة عن تمنيات والإرادة هي ضمانة الاستمرار والمطاولة وتحدي الصعاب وفعل المستحيل وعادة ما تنبع الإرادة من الإيمان الراسخ بعدالة القضية .

3 - **ثقافة المقاومة:**

المقاومة تبدأ برفض نفسي وفكري، ومن هنا يأتي تشكيل الذهنية فثقافة المقاومة هي زاد المقاومين النفسي والعقلي وهي المدرسة التي تخرج أجيال المقاومة لكي تبقى جذوة الرفض والممانعة مستمرة ولكي يتعمق الوعي بالحقوق ويزيد من التمسك بها، فتراكم ثقافة المقاومة يؤدي إلى صياغة منظومة قيم تسود وتتحكم بتوجيهات الأفراد النفسية بما يخدم أهداف المقاومة النهائية ويشكل وعاء نفسي لا يقل أهمية عن الفعل الميداني.

4 - الحاضنة الاجتماعية :

ينبغي لأي مقاومة أن تحظى بقبول ودعم المحيط الذي تعيش وتتواجد فيه وهو شرط أساسي لضمان استمرارها، ولا يمكن لمقاومة أن تستمر مهما امتلكت من عناصر النجاح الأخـرى وسط حاضنة ترفضها، وكثيراً ما تشبه علاقـة المقاومة بالحاضنة الاجتماعية بالسمكة والماء، ولهذا السبب إن انتصرت مقاومة ما هذا يعني أن الشعب قد انتصر لأن المقـاوم ليس كائنـاً مستقلاً بذاته وإنما هو جزء من الكل . وعلـى المقاومة أن تنجح في كسب محيطها بما يجعله يقبل عليها ويؤمن بأنها بحاجة له فينصرها ويساعدها وتستمد منه العون والمال والرجال[1].

5 -الدعم الخارجي:

تشير معظم تجارب الشعوب في مقاومة الاحتلال إلى أن أحد أهم عوامل نجاحها هو وجود دعم خارجي يشكل عمقاً لها هذا ما تؤكده تجربة المقاومة الجزائرية والفييتنامية والفلسطينيـة، والدعم الخارجي في حـده الأدنى يجب أن يكون تعاطفـاً وتواجداً وتعهداً بالمساعـدات الإنسانية وحرية الحركة السياسية والإعلاميـة والمساعدات في التحرك الإقليمـي والدولـي وصولاً إلى أعلـى درجات الدعـم المتمثلة بالتجهيز بالمـال والسلاح وبالمعلومات الاستخبارية، إن انعدام أي دعم خارجي قد يمكن الاحتلال في مرحلة ما من خنـق المقاومة وبعثرة جهودها في وضع ميزان القـوة فيه يعمل لصالح الاحتلال، فوجود الدعم الخارجي يمنح الثقة بالنفس ويشكل ملجأً وعمقاً .

6 - ديمومة التحويل:

فـي حـال غياب دعم خارجي تبـرز الحاجة إلى التمويل كعامـل حاسم في ديمومة الصـراع بما لا يقل عن دور العامل العسكري، بـل إن معظم فصائل المقاومة إنما تستند إلـى المـال ونشير فـي ذلك إلى الكتـاب الكريـم: ﴿ وَجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ ﴾ فقد تم تقديـم المال لأهميته. وبالتالي فإن صياغـة إستراتيجية خاصة بالتمويل وابتكار أساليب

(1) د. أمين محمد حطيط، الإستراتيجية الدفاعية ، دار الهادي، 2006 ، بيروت ، لبنان ص: 102 .

الدعم يشكل الشريان الرئيس لعمل مفاصل المقاومة بكافة أشكالها العسكرية والسياسية و الإعلامية والمدنية وتتدرج هذه الأساليب من أبسطها المتمثل بجمع التبرعات القليلة ولكن الدائمة إلى استثمار المشاريع الاقتصادية والمالية والمصرفية . ومن الواضح أن مشاريع المقاومة كلما اعتمدت على نفسها مالياً كلما كان قرارها السياسي أكثر استقلالاً وأكثر توحداً فكثيراً ما لعب الدعم المالي الخارجي دوراً سلبياً في التحكم بتوجيهات المقاومة أو المساومة بها أو تبعثر جهد فصائلها وعدم توحدها واختراقها نتيجة تنوع مصادر تمويلها.

7 - طبيعة القيادة:

إذا كانت الأهداف السياسية النهائية ودونها المرحلية لمشروع المقاومة يرسمها السياسيون والمفكرون فإن رسم الإستراتيجيات بمختلف مدياتها المتفرعة هي من اختصاص القادة بمختلف تدرجاتهم ومن المفيد هنا التفريق بين ثلاث مسميات كثيراً ما تتداخل بقصد أو بدون قصد مما يثير التخبط والإرباك وأحياناً تؤدي إلى قصور يعيق تقدم مشروع المقاومة، المقصود بتلك المسميات، الرموز، القادة، التنفيذيين ومن الدروس المستفادة في تجارب شعوب العالم أن تحقيق انتقالات نوعية وكذلك إطالة عمر الاحتلال أو تقصيره أمراً منوطاً بالقيادات وليس بالشعوب المضحية.

8 - الحروب غير المتماثلة:

يتمحور جوهر هذا النمط الجديد من الحروب حول التشديد على فكرة الغموض أو اللايقين، وتتلخص أهمية هذه الفكرة بعدم إمكانية تحديد ماهية (الخصم) بجلاء وأين هو ميدان المعركة.

إن الحرب غير المتماثلة إنما تدور في بيئة غامضة، وهي حرب بين طرفين غير متكافئين تماماً وتمثل التفاف واضح على قوة الخصم وقدراته يتم تفاديها وتحويلها إلى نقاط ضعف .

ويكون النصر دائماً في هذه الحرب من نصيب مجاميع وأطراف لا تتبع دولة وتستخدم أسلحة ربما تكون رخيصة وعالية التأثير بفعل التمازج التكنولوجي وتستطيع

استنـزاف القـدرات المتفوقة لجيوش دول تفوقها عدداً وقدرة وقـوة عسكرياً من خلال استغـلال نقـاط ضعفهـا كجيوش نظامية معتمدة فـي ذلك على وسائـل مختلفة بطريقة كاملة من نوع العمليات التي يمكن توقعها

إن الحـرب غيـر المتماثلـة ليست سوى شـكلاً متطوراً من حـروب التحرير وهي سلاح الطرف الأضعف وتأتي فاعليتها من أن خصم المقاومة لا يملك أبداً القدرة الكافية للسيطرة على الأرض كلها.

إن حـروب التحرير هي الشكل التقليدي للنزاعات المزمنة التي تنتهي غالباً بملل أحـد الخصمين والحقيقـة أن حروب التحرير هي الوسيلة المثلـى لاستمرارية القتال مع اقتصاد كبير بالقوة.